الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4321 | الأحد | 18 ذي الحجة 1443 هـ | 17 يوليو 2022 م | السنة الخامسة عشرة

مع تغيير النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة

«ستاندرد آند بورز» تثبت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة «أيه بلس»

توقعات بتحقيق الموازنة العامة فائضا ماليا تراكميا 18 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2022 و2023

إمكانية تخفيض التصنيف السيادي إذا لم يتم الاتفاق على ترتيبات تمويل شاملة ومستدامة خلال السنوات الثلاث المقبلة

أكدت وكالة «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة (أيه بلس) مع تغيير النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة.

وتوقعت الوكالة في تقريرها المنشور على موقعها الإلكتروني أن تستفيد دولة الكويت كمصدر رئيس للنفط من أسعار النفط المواتية وتوقعات الإنتاج مع استمرار تلك التوقعات حتى نهاية العام المقبل على الأقل.

كما توقعت أن تحقق الموازنة العامة للكويت فائضا ماليا تراكميا بنسبة 18 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2022 و2023 مدفوعا بوصول الأسعار التعادلية لبرميل النفط في الموازنة إلى ما بين 75 و80 دولارا للبرميل بما يسمح للحكومة بإعادة ضخ السيولة في صندوق الاحتياطي العام المستنفد سابقا وتغطية العجز المالي في 2024 وجزء من العجز المتوقع في 2025.

وافترضت تبني السلطات تدابير لتنويع مصادر التمويل على مدى العامين القادمين حيث لايتكرر مأزق التمويل المالي السابق واستنفاد السيولة في صندوق الاحتياطي العام حتى لو انخفضت أسعار النفط إلى ما دون المستويات الحالية.

وأشارت إلى إمكانية تخفيض التصنيف السيادي إذا لم يتم الاتفاق على ترتيبات تمويل شاملة ومستدامة خلال السنوات الثلاث المقبلة إذ أن التوترات بين السلطتين تجعل الحكومة غير قادرة على تنفيذ الإصلاحات المالية أو تمرير قانون الدين العام.

وأكدت (ستاندرد آند بورز) إمكانية رفع التصنيف إذا نجحت الحكومة في تنفيذ حزمة إصلاح هيكلي شاملة تستهدف تحسين آليات تمويل الموازنة العامة وتنويع الاقتصاد وتقليل العجز غير النفطي و»هذا السيناريو غير مرجح خلال العامين أو الثلاثة أعوام المقبلة».

وأضافت أن البلاد تواجه احتياجات تمويلية محدودة حتى 2025 وذلك بعد سدادها في مارس الماضي 3ر5 مليار دولار أمريكي قيمة الشريحة الأولى من السندات الدولية مبينة أن نسبة الدين العام للحكومة تبلغ نحو 3ر5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

واعتبرت (ستاندرد آند بورز) أن اقتصاد الكويت لا يزال معتمدا إلى حد كبير على القطاع النفطي الذي يمثل نحو 90 في المئة من الصادرات والإيرادات الحكومية ونحو 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وذكرت أن هذه النسبة ستكون أعلى إذا ما أخذت الأنشطة الأخرى ذات الصلة بالقطاع النفطي في الحسبان لذا فإن الكويت تستفيد بشكل خاص من التطورات التجارية المواتية حاليا متوقعة أن يبلغ متوسط أسعار النفط 102 و85 و55 دولارا للبرميل خلال 2022 و2023 و2024 على الترتيب.

وقالت إن «إنتاج النفط الكويتي ارتفع تماشيا مع الرفع التدريجي بحسب اتفاق (أوبك بلس) ليبلغ متوسط الإنتاج نحو 2.4 مليون برميل يوميا في 2021 متوقعة أن يرتفع إلى 2.75 مليون برميل يوميا العام الحالي و3 ملايين برميل في 2023».

وأكدت أن المخاطر المحلية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) تراجعت بشكل فعال إذ قامت الكويت بتطعيم ما يقرب من 85 في المئة من السكان وتم رفع جميع القيود الداخلية بما يدعم النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي.

وتوقعت أن تسجل الكويت نموا اقتصاديا بنسبة 8 و 5ر5 في المئة خلال عامي 2022 و 2023 على التوالي مدفوعا بارتفاع إنتاج النفط على أن يتبع ذلك معدلات نمو أكثر تواضعا بنسبة 2 في المئة خلال 2024 و2025.

وأكدت أن الأصول الحكومية المتراكمة الكبيرة بما يعادل 370 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي تعد العامل الرئيس الذي يدعم التصنيفات السيادية للكويت.

وقالت إن الوضع المالي للكويت لايزال يمثل قوة تصنيفية رئيسة رغم أن صندوق الاحتياطي العام تناقص بشكل كبير خلال السنوات الماضية إلا أن حجم إجمالي أصول صندوق الثروة السيادي بما في ذلك صندوق الأجيال القادمة لا يزال كبيرا مقدرة إجمالي أصول (الثروة) بأكثر من 470 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2021.

ورجحت الوكالة «تمرير قانون الدين العام الجديد خلال السنتين الحالية أو المقبلة إما من خلال موافقة مجلس الأمة أو بمرسوم أميري مع استئناف الاقتراض انطلاقا من 2024» متوقعة «تغطية 75 في المئة من العجز في الموازنة من خلال إصدار ديون جديدة اعتبارا من 2024».

وأكدت أن التصنيف السيادي يعكس الأوضاع القوية للأصول الحكومية وميزان المدفوعات متوقعة أن «يصل صافي الوضع الدائن الخارجي للكويت إلى 480 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام وهو من بين أقوى الدول السيادية المصنفة».

وتوقعت أن يسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضا بنحو 21 في المئة من الناتج المحلي خلال 2021 مدعوما بتعافي أسعار وكميات إنتاج النفط فضلا عن دخل الاستثمارات الخارجية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار.

وذكرت أن التوقعات تشير لبلوغ متوسط فوائض الحساب الجاري نحو 30 في المئة من الناتج المحلي خلال 2023-2022 مبينة أن معدل التضخم السنوي المتوقع خلال العام الحالي يبلغ 4 في المئة ولا يزال أقل مما هو عليه في معظم الأسواق المتقدمة والناشئة بفضل الدعم الحكومي الكبير لا سيما لأسعار الطاقة.

وكالة «ستاندرد آند بورز»

البلاد تواجه احتياجات تمويلية محدودة حتى 2025 بعد سدادها 3.5 مليارات دولار قيمة الشريحة الأولى من السندات الدولية

المخاطر المحلية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19» تراجعت بشكل فعال

دعما للنهوض بالكفاءات الوطنية ضمن مبادرة كفاءة

«برقان» يشارك في حفل تخرج «تأهيل الكويتيين للعمل بالقطاع المصرفي»

شارك بنك برقان في حفل تخريج المشاركين في برنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي الذي نظمه معهد الدراسات المصرفية. وقد أقيم الحفل بحضور المدير العام للمعهد أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي ورائد عبد الله الهقهق، نائب رئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان والرئيس التنفيذي- الكويت. بالإضافة إلى حضور من البنوك المحلية المشاركة، إلى جانب قيادات من القطاع المصرفي والمالي في الكويت.

وقد أكمل الخريجون بنجاح برنامج معهد الدراسات المصرفية التدريبي الذي يعد جزءًا من مبادرة كفاءة التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية. وتشمل مبادرة كفاءة برامج متنوعة مصممة لتعزيز خبرة الكوادر المحلية في القطاع المصرفي، وتوسيع قاعدة معارفهم من أجل تطوير أداء القطاع المصرفي والمالي في الكويت.

وبهذه المناسبة، صرّح نائب رئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان والرئيس التنفيذي- الكويت، رائد عبد الله الهقهق، قائلا «برنامج تطوير الخريجين الكويتيين هو فرصة تعليمية مميزة للخريجين الجدد الذين بدؤوا مسيرتهم المهنية في المجال المصرفي. ويساهم هذا البرنامج الذي أطلقه معهد الدراسات المصرفية، وهو أحد أفضل المؤسسات التعليمية المتخصصة في المجال، في دعم الأسس المهنية للبنوك المحلية بما يساعدها على تلبية احتياجات السوق».

وأضاف رائد، «نحن ملتزمون في بنك برقان بمواءمة استراتيجياتنا المؤسسية التي تركز على دعم رأس المال البشري مع رؤية بنك الكويت المركزي للقطاع. لذلك نواصل العمل على رفع مهارات موظفينا الموهوبين من خلال مبادرات التعلم والتطوير المختلفة مثل برنامج رؤية الديناميكي وبرنامج انطلاقة للمصرفيين الشباب».

والجدير بالذكر، أنهى اثنان من موظفي البنك البرنامج بنجاح وهما مصطفى شهاب شكر وغدير حمدي العتيبي الذين حصلوا على شهادات التخرج التي ستدعم مسيرتهم المهنية في البنك وتوفر لهم فرصًا أكبر للتقدم.

يدعم بنك برقان جميع مبادرات بنك الكويت المركزي التي تهدف إلى تأهيل أفضل الكفاءات الوطنية للعمل في القطاع المصرفي وقيادته في المستقبل. كما يواصل البنك تأكيد التزامه بتوجيهات بنك الكويت المركزي ولوائحه المتعلقة بتعزيز القطاع وضمان أعلى مستويات جودة الخدمات وأفضل المعايير التشغيلية.

رائد عبد الله الهقهق يتوسط فريق بنك برقان مع أحد الخريجين

«KIB» يواصل عرضه الخاص على شراء سيارات «MAZDA CX9»

هادفاً نحو إثراء تجربة عملائه بصورة مستمرة عبر إطلاق عروض استثنائية على سلسلة خدماته ومنتجاته المصرفية، بما فيها تمويل السيارات، أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) مؤخراً عن تمديد اتفاقيته مع الشركة الكويتية لاستيراد السيارات (كايكو)، ليستمر في تقديم عرضه التمويلي للعملاء لشراء سيارات MAZDA (CX9) من طراز 2021-2020، حيث يمكنهم الآن الحصول على تمويل بدون أرباح وعلى فترة سداد 5 سنوات، ذلك مع منحهم الاختيار الكامل على تقديم الدفعة الأولى، كما يشمل العرض خدمة صيانة مجانية لمدة سنتين أو كل 40،000 كم.

هذا وكان العرض قد أطلق منذ فترة وفقاً للاتفاقية الاستراتيجية التي تم توقيعها بين KIB والشركة الكويتية لاستيراد السيارات «كايكو»، وقد تم تمديده بهدف تسهيل شراء سيارات MAZDA (CX9) بمزايا وخصومات خاصة لعملاء الطرفين على هذه العلامة التجارية الفريدة من السيارات، حيث تعتبر سيارات MAZDA الوحيدة في العالم اليابانية الصنع بشكل كامل.

وفي سياق متصل، قال عليّ الحبابي، رئيس قسم بيع السيارات في KIB: « يأتي توطيد العلاقات بيننا وبين كايكو، وغيرها من شركائنا المتميزين من وكلاء وشركات السيارات، في سبيل تقديم أفضل الحلول التمويلية الميسّرة التي تلبي متطلبات عملائنا من عشاق السيارات الفخمة، لذلك، قمنا بتمديد هذه الشراكة بعد أن شهدت إقبالاً لافتاً من قبل عملاء KIB وكايكو على حد سواء، ممن تقدموا بطلبات التمويل لشراء هذا الطراز من سيارات MA-DA، فنحن نطمح باستمرار إلى تعزيز تجربتهم مع البنك، وتقديم كل ما هو جديد وشيق من عروض وحملات على تمويل السيارات».

كما يجدر الذكر بأن تمويل شراء السيارات يعد جزء رئيسي وحيوي ضمن سلسلة منتجات KIB التمويلية، بحيث يتطلع البنك باستمرار إلى ابتكار حلول تمويلية جديدة، وبعروض مميزة، يلاقي من خلالها شغف عملائه وبما تلبي احتياجاتهم ويرقى إلى تطلعاتهم.

عليّ الحبابي

«التجاري» يشارك الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين فرحة عيد الأضحى

في إطار حرصه وجهوده المستمرة لتقديم الدعم والمساندة للعديد من الأنشطة الاجتماعية والإنسانية الهادفة إلى خدمة جميع أفراد المجتمع، واحتفالاً بعيد الأضحى المبارك، قام البنك التجاري الكويتي بزيارة الجمعية الكويتية لرعاية المعوقين لمشاركتهم مناسبة حلول عيد الأضحى المبارك وتقديم التهاني، وتوزيع الهدايا عليهم.

وفي هذا السياق، قالت نائب المدير العام لقطاع التواصل المؤسسي في البنك أماني الورع « نحرص دائماً في البنك التجاري الكويتي على مشاركة فرحة العيد مع جميع فئات المجتمع. وبمناسبة عيد الأضحى المبارك، قمنا بترتيب هذه الزيارة لذوي الهمم في بادرة إنسانية لطالما حرصنا على القيام بها في إطار تشجيع مفهوم العمل التطوعي ولمشاركتهم هذه المناسبة السعيدة والتخفيف عليهم، ورسم الابتسامة على وجوههم من خلال توزيع الهدايا والألعاب التي تتناسب مع أعمارهم »، وأكدت «أماني الورع» أن زيارة المرضى في المستشفيات ورعاية ذوي الهمم ومتحدي الإعاقة ومد يد العون لمؤسسات المجتمع المدني تأتي في المقدمة وعلى رأس أولويات برامج المسؤولية الاجتماعية لدى البنك.

وفي ختام الزيارة، عبّرت إدارة الجمعية عن شكرها للبنك التجاري الكويتي على هذه الزيارة، مثمنين هذه المبادرة الكريمة التي ساهمت في إدخال البهجة والسرور على نزلاء دور الرعاية.

جماعية من الزيارة